العرب
السبت 2019/09/28
السنة 42 العدد 11481

هل جنى الديمقراطيون على أنفسهم؟

علي قاسم
كاتب سوري
مقيم في تونس

في الوقت الذي ظن فيه العالم أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب وقع في فخ نصبه له الديمقراطيون، بدا ترامب واثقا من نفسه، فهو يعرف كيف يفوز على الخصم في النهاية.

التحقيق الرسمي الذي بدأه الديمقراطيون في مجلس النواب بهدف مساءلة الرئيس حول التماسه مساعدة أجنبية لتشويه سمعة منافسه الديمقراطي، جو بايدن، قبل الانتخابات الرئاسية المقبلة، قد ينقلب على الديمقراطيين.

أثبت ترامب قدرة خارقة على المناورة والنجاة في أكثر من موقف؛ سبق له أن نجا من محاولات الديمقراطيين إقالته من منصبه بتهمة مساندته تدخلات روسية في الحملة الرئاسية الأميركية التي أوصلته إلى البيت الأبيض عام 2016، وبعد تحقيقات دامت عامين فشل المدعي روبر مولر في الوصول إلى دليل إدانة يورطه.

لم تقف محاولات الديمقراطيين على تخوم السياسة، بل تجاوزتها إلى الحياة الشخصية للرئيس، لتدخل إلى مخدعه، وتتهمه بدفع مبالغ مالية لإسكات عشيقات مفترضات.

ولكن ليس كل مرة يسلم الديمقراطيون.. مساءلة ترامب الحالية هي مساءلة للديمقراطيين.

ويقول الديمقراطيون إن ترامب مارس ضغوطا على الرئيس الأوكراني، فلاديمير زيلينسكي، خلال اتصال هاتفي، طالبا منه إجراء تحقيق حول شبهة فساد محتمل، رافقت تعيين نجل جو بايدن في منصب إداري كبير في شركة النفط والغاز الأوكرانية عام 2014. ويربط الديمقراطيون المكالمة بتهديدات وجّهها ترامب لأوكرانيا بوقف المعونات العسكرية عنها، لإجبارها على فتح التحقيق. وكان بايدن نائبا للرئيس عندما انضم ابنه هانتر إلى مجلس إدارة بوريسما.

كشف ترامب بعد حصوله على موافقة أوكرانية عن محتوى المكالمة التي جرت بينه وبين الرئيس الأوكراني، وهي المكالمة التي يصر بايدن على أنها برهنت على سوء استغلال ترامب لمنصبه، وهددت الأمن القومي، وانتهكت الدستور الأميركي. بينما يصر ترامب على أنها مكالمة بريئة.

ما يسعى إليه الديمقراطيون هو أن يفتكوا بترامب، قبل أن يفتك هو بهم. ويتهمونه باستغلال صلاحياته لتشويه سمعة جو بايدن، المرشح الأوفر حظا للفوز بتمثيل الديمقراطيين في رئاسيات عام 2020.

ورغم تخوف رئيسة مجلس النواب الأميركي الديمقراطية، نانسي بيلوسي، من اللجوء إلى المساءلة، خشية أن تنقلب القضية على الديمقراطيين، ومعرفتها أن فرص نجاح إجراءات إقالة الرئيس من منصبه ضئيلة للغاية، بسبب هيمنة الجمهوريين على مجلس الشيوخ، أذعنت لضغوط النواب، وقبلت المضي في إجراءات الاتهام معلنة أن "لا أحد فوق القانون (..) تصرفات ترامب تكشف عن حقيقة مخزية.. عن خيانة الرئيس لقسمه، وخيانة أمننا القومي، وخيانة نزاهة انتخاباتنا".

لا يراهن ثعلب البيت الأبيض، الذي أدان «حملة المطاردة» التي يتعرض لها، على حكم بالبراءة، فهو يعلم أنه ليس فوق القانون. ولكنه يراهن على أن الحملة التي يشنها الديمقراطيون ضده، ستخدمه وسيكون لها تأثيرا إيجابيا على حملة إعادة انتخابه

قد تدين نتائج المساءلة الرئيس ترامب، وتجده متهما باستغلال منصبه، ولكن هذا إن حدث سيحدث بالتوازي مع إدانة تصدر ضد بايدن، ليُتهم هو الآخر بالفساد واستغلال النفوذ، بهدف تحقيق مكاسب شخصية وعائلية. وهي إدانة إن نجح ترامب في إثباتها لن تنهي المستقبل المهني لجو بايدن فقط، بل ستلحق الضرر بالديمقراطيين، وقد تعبّد الطريق أمامه للفوز بولاية رئاسية جديدة، في ظل حماية مجلس الشيوخ الذي تسيطر عليه أغلبية من الجمهوريين.

الديمقراطيون، في حملتهم ضد ترامب، يبحثون عن أخف الأضرار، وهذا لم يكن خافيا على ترامب.

أرادوا التخلص منه، قبل أن يبدأ هو حملة التخلص منهم، ويسرب نتائج تحقيق أوكراني يثبت فيه فساد مرشحهم المفضل جو بايدن. رمى لهم الطعم، ولم يترك لهم خيارا سوى ابتلاعه.

لا يراهن ثعلب البيت الأبيض، الذي أدان "حملة المطاردة" التي يتعرض لها، على حكم بالبراءة، فهو يعلم أنه ليس فوق القانون. ولكنه يراهن على أن الحملة التي يشنها الديمقراطيون ضده، ستخدمه وسيكون لها تأثيرا إيجابيا على حملة إعادة انتخابه.

سوريا: اللجنة الدستورية محكومة بالفشل

سلام السعدي
كاتب فلسطيني سوري

أثار إعلان الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش تشكيل لجنة دستورية تضمّ ممثلين عن النظام السوري والمعارضة والمجتمع المدني ردودا متفائلة بإمكانية فتح مسار سياسي حقيقي لأول مرة منذ عام 2011. ولكن الحقيقة أن هذه اللجنة الدستورية، التي طال انتظارها، ليست سوى جسم جديد غير متجانس ومن دون صلاحيات، ما يجعلها غير قادرة على قيادة أي تحول سياسي في البلاد مهما تواضع حجمه.

من راقب المشاورات السياسية التي رافقت تشكيل اللجنة الدستورية لابد أن ينتابه التشاؤم بخصوص مستقبلها. إذ جاء أول اتفاق دولي حول ضرورة تشكيل اللجنة الدستورية في يناير من العام الماضي، خلال قمة ما يسمى الدول الثلاث الضامنة لمسار أستانة السياسي (روسيا وتركيا وإيران). أي أن فكرة اللجنة لم تكن خاضعة لضرورة الحل السياسي، بل للتوازنات بين تلك الدول، والتي استقرت في نهاية عام 2017 على شكل من التعاون تدعم خلاله كل من روسيا وإيران تركيا في معاجلة بعض هواجسها الأمنية تجاه القضية الكردية في سوريا مقابل دعم الأخيرة البلدين، ومعهما النظام السوري، في استعادة جميع المناطق الخارجة عن السيطرة.

جاءت اللجنة الدستورية نتيجة تقاسم جزئي للمصالح بين الدول الثلاث، وهو تقاسم مال بشدة نحو الجانبين الإيراني والروسي في ظل استسلام اللاعب التركي، وقصر أهدافه على التصدي للقوات الكردية على حدوده الجنوبية مع سوريا. جعل ذلك من اللجنة الدستورية مجرد غطاء سياسي يعطي الشرعية لتقاسم المصالح من جهة، ويعمل على ترويجه للمجتمع الدولي، أميركا وأوروبا على وجه التحديد، كبديل عن اتفاقيات جنيف التي طالما ركزت على ضرورة حصول "انتقال سياسي" للسلطة من جهة أخرى.

اللجنة الدستورية التي طال انتظارها، ليست سوى جسم غير متجانس ودون صلاحيات، ما يجعلها غير قادرة على قيادة أي تحول سياسي في البلاد

في ذلك الوقت سعت روسيا للحصول على شرعية دولية للجنة الدستورية ولمسار أستانة السياسي وذلك لفتح الباب أمام عمليات إعادة الإعمار. ليس لدى الداعمين الرئيسيين للنظام السوري ما يقدمونه على هذا الصعيد. إذ تعيش كل من روسيا وإيران أزمات اقتصادية حادة منذ عامين، بفعل العقوبات الاقتصادية وتدهور أسعار النفط. أما الصين، العملاق الاقتصادي الداعم السياسي للنظام السوري، فلا تبدو مندفعة للمساهمة في إعادة الإعمار في ظل الغموض الذي يلف مصالحها الاقتصادية في سوريا في ظل هيمنة روسيا وإيران على العقود الاقتصادية الرئيسية في الوقت الحالي.

ويبدو واضحا، من الصراعات والحروب الأهلية خلال العقود الماضية، أن الحجم الأكبر من المساعدات الدولية لإعادة الإعمار يأتي من الولايات المتحدة أولا وأوروبا ثانيا. وتكون تلك المساعدات مشروطة بإجراء تحوّل سياسي يعالج، جزئيا على الأقل، الأسباب التي قادت إلى نشوب الصراع في المقام الأول. إن إعادة الإعمار من منظور غربي هي دعم لعملية معاجلة جذور اندلاع الحرب، والعمل على منع وقوعها مجددا. وهذا ما تدركه روسيا، وهو ما دفعها للعمل على تشكيل لجنة دستورية تشرعن بعض التغييرات السياسية التي تظن أن بالإمكان إجراؤها داخل النظام السياسي السوري بصورة تحافظ على النظام ومصالحها من جهة، وتوسع المشاركة السياسية بصورة مضبوطة من جهة أخرى.

أما السبب الثاني للحماس الروسي للجنة الدستورية فيرتبط بمحاولتها دفع الولايات المتحدة لمغادرة شمال شرق سوريا. فخلال الفترة التي طرحت فيها فكرة اللجنة كان البيت الأبيض يتعامل مع الوجود الأميركي باعتباره مؤقتا. في وقت لاحق أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب أنه أمر بسحب القوات الأميركية بالفعل. اعتقدت روسيا أن تسريع مسار أستانة السياسي وإعطاءه الشرعية الدولية عبر اللجنة الدستورية ربما يشجع الولايات المتحدة على تسريع انسحابها.

ولكن التطورات على الأرض لم تسر بصورة تساعد في تأسيس اللجنة الدستورية وتحقق الأهداف المرتبطة بها من منظور روسي. إذ استقرت موازين القوى داخل المؤسسات الأميركية، البيت الأبيض والاستخبارات والدفاع، على ضرورة إبقاء وتوسيع التواجد العسكري الأميركي. كما واصلت الدول الغربية تشددها بخصوص إعادة الإعمار.

هكذا، لم نشاهد اهتماما روسيا خاصا بتسريع تشكيل اللجنة الدستورية، وهو ما انعكس بطول مدى المشاورات التي استمرت نحو عام ونصف. من هنا يجد المشككون بأهمية اللجنة الكثير من المنطق، فإذ كان تشكيل اللجنة الدستورية والاتفاق على أعضائها، رغم كونها من دون صلاحيات، تطلّب عاما ونصف، فكيف الحال بالاتفاق على مواد دستورية محددة، وخصوصا تلك التي تقترح تغييرا جوهريا في شكل النظام السياسي.

أغلب الظن أن تتعثر أعمال اللجنة وتصل إلى طريق مسدود عند أول عقبة جدية أو خلاف حقيقي. ذلك أن اللجنة بتركيبتها الحالية وفقدانها للصلاحيات وخضوعها للتوازنات الإقليمية والدولية، لم توجد من أجل تشكيل دستور جديد يكون الأساس لتحوّل سياسي ذي معنى، وإنما لترحيل الخلافات وللتغطية على غياب الاتفاق الإقليمي والدولي حول مستقبل النظام السياسي في سوريا.

كوربين الخائن وجونسون المتطرف

بهاء العوام
صحافي سوري

أزمة بريكست في بريطانيا أصبحت تستدعي حالة طوارئ من نوع ما. فالشعب بأكمله بات مصابا برهاب الخروج من الاتحاد الأوروبي، فيما تنقسم إدارة البلاد بين "خائن" يهيمن على السلطة التشريعية و"متطرف" يتحكم بالسلطة التنفيذية. لينقسم الساسة بينهما ويتخبطون بين انتماءاتهم الحزبية والمصلحة الوطنية.

الخائن هو زعيم حزب العمال المعارض جيرمي كوربين، والمتطرف هو زعيم حزب المحافظين ورئيس الحكومة بوريس جونسون. والوصف للاثنين هنا ليس مؤامرة كونية، وإنما استعارة مما باحت به ألسن النواب وتتناقله الصحف المحلية، منذ عودة البرلمان للعمل وإبطال قرار تعليقه عبر السلطة القضائية.

كوربين يُوصف بالخائن، لأنه يقف في وجه إتمام الخروج الذي قرره البريطانيون في استفتاء عام 2016. أما المتطرف فهو بوريس جونسون الذي حوّل "بريكست" لمسألة حياة أو موت، وصنع من نتائج الاستفتاء نفسه إنجيلا، يجب أن يموت البريطاني في خندق ألف مرة قبل أن يفكر بنكران قدسيته.

المفارقة أن كلا الخصمين يروج لنفسه وكأنه نصير الشعب وحامي البلاد. كوربين يذرف الدموع خوفا على انهيار بريطانيا إذا غادرت الاتحاد الأوروبي دون اتفاق، وجونسون يبكي ديمقراطية الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس، وقد وُئدت على يد أولئك الذين استسلموا لابتزاز بروكسل.

يرفع كوربين كل يوم كأس النصر على خصمه المترنح وسط انقسامات حادة داخل حزبه. وعندما يدعوه جونسون لانتخابات عامة مبكرة يختار فيها البريطانيون من يمثلهم في القمة الأوروبية المقبلة، ويحددون إن كانوا لا زالوا يريدون الطلاق من بروكسل حتى ولو من دون اتفاق، يجبن زعيم المعارضة عن المواجهة.

كوربين يقول إن الأولوية هي لمنع الخروج دون اتفاق وليس لوصول حزبه إلى السلطة. ولكن الحقيقة هي أن حزب العمال يخشى خسارة الانتخابات ولا يضمن الحصول على عدد المقاعد التي يملكها، خاصة إذا أجريت الانتخابات قبل موعد الخروج في 31 أكتوبر المقبل.

لن يواجه كوربين المحافظين فقط في الانتخابات المقبلة، و إنما ينافس أيضا أحزابا مثل الليبراليين الديمقراطيين والقوميين الاسكتلنديين والخضر وغيرهم، ترفض وصول حزب العمال إلى السلطة. وقد أثبتت هذه الأحزاب منذ الانتخابات البلدية الأخيرة قدرتها على التمدد في البرلمان المقبل بسهولة.

بالنسبة إلى المحافظين تبشر بعض استطلاعات الرأي بفوزهم في الانتخابات المقبلة. ولكن يُخشى أن يكون هذا الفوز أشبه بذلك الذي حققته رئيسة الوزراء السابقة تيريزا ماي في يونيو 2017. أكثرية عاجزة تبحث عن تحالف مع أحزاب تتشارك معها ذات الموقف إزاء الخروج. فيما الحزب الوحيد الذي يتفق مع المحافظين في الخروج دون اتفاق هو حزب بريكست الذي يقبع خارج البرلمان، وزعيمه نايجل فراج أكثر تطرفا من جونسون.

الانتخابات المبكرة بالنسبة إلى جونسون هي مقامرة بكل ما يملك، ولكنه يريد خوضها مهما كانت النتائج. ربما بمبدأ "عليّ وعلى أعدائي" كما يقول المثل، وربما هي الثقة بأن البريطانيين لا زالوا يصرون على الخروج ويريدون من يتمم هذه المهمة. وليس أفضل من جونسون لذلك وقد كان قائد حملة الخروج في عام 2016.

لإفشال المحافظين يصر العمال على إجراء الانتخابات بعد موعد الخروج نهاية الشهر المقبل. هم يراهنون على فشل جونسون في الاتفاق مع بروكسل على صفقة خروج جديدة، وهو ما سيضطره لتأجيل موعد الخروج تنفيذا لقرار حظر انفصال لندن وبروكسل دون الاتفاق، الذي أقره البرلمان مؤخرا. وإذا فعل جونسون ذلك سيخسر المحافظون ثقة البريطانيين ويخسرون الانتخابات المقبلة.

كل ما يحتاجه العمال هو أن تماطل بروكسل في مفاوضات الخروج مع جونسون حتى القمة الأوروبية في 17 أكتوبر المقبل. أتقن الأوربيون لعبة المماطلة طوال عهد تيريزا ماي، ولولا خشيتهم من تطرف جونسون وجديته في مغادرة الاتحاد مهما كانت النتائج لما سمحوا بإعادة التفاوض مرة أخرى مع لندن. صحيح أن قانون حظر الخروج دون اتفاق، الذي أقره البرلمان البريطاني قد سمح لهم بتنفس الصعداء، ولكنهم لن يطمئنوا تماما لتطرف جونسون، لا هم ولا حزب العمال الذي تواطأ معهم إلى حدود الخيانة وفق معايير المحافظين.

منذ 2016 لا يريد الأوروبيون للمملكة المتحدة الخروج من اتحادهم. لهم في ذلك أسباب كثيرة، ليس من بينها الخوف على الاقتصاد البريطاني والشفقة على البريطانيين. تركيز الاتحاد الأوروبي على مصالح دوله في العلاقة مع لندن أمر مفهوم في سياق سياسات الدول الخارجية. ولكن الأمر غير المفهوم هو بحث البريطانيين عن مصلحة الاتحاد الأوروبي بدلا من مصلحة بلادهم.

ما يمارسه جونسون في تطرفه وكوربين في خيانته يصب في صالح الأوروبيين. صحيح أن ما يقوما به ليس جرما بالمعنى القانوني ولكنه في التعريف الأخلاقي خطيئة لن يغفرها البريطانيون لهما، وربما يكون يوم الحساب في الانتخابات المقبلة التي يحلم كل منهما أن تكون بوابته إلى السلطة لخمس سنوات مقبلة.